

العام يتراجع 10.24 نقاط

الحذر يسيطر على جلسة البورصة والمؤشرات تتباين

تراجع نشاط التصنيع للشهر الخامس على التوالي، وعلامات الاستفهام المحيطة بتوقيت البدء بخفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الرئيسية تؤثر بشكل سلبي على المناخ الاستثماري العام. وذكر رائد دياب أن تلك الأخبار شكلت ربحاً معاكسة لارتفاع أسعار النفط في الفترة الماضية، والتي تعد إیراداته مهمة لميزانيات دول المنطقة، وتساعد على المضي في خطط التوسع الاقتصادي والاستثمار في البنية التحتية وتنفيذ العديد من المشاريع المهمة، واستمرار وتير التحسن لأرباح الشركات المدرجة والتي ارتفعت في الربع الثاني من العام الحالي 33.7 % سنوياً، بدعم رئيسي من القطاع المصرفي.

31.58 %، واستقر سعر 18 سهماً. تقدم سهم "ابفا" المرتفع 2.63 % نشاط الكميات بـ21.59 مليون سهم، بينما تصدر "بيتك" السيولة بقيمة 6.75 مليون دينار بانخفاض 0.41 %.

قال نائب رئيس قسم البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة كامكو للاستثمار رائد دياب إن حالة الحذر سيطرة على الشعور العام للمستثمرين، مع المخاوف حيال السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبيانات الاقتصادية المختلطة الماثلة الى الضعف الصادرة عن الصين.

وأضاف أن القلق حيال نمو الاقتصاد العالمي والبيانات الضعيفة من ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وكان آخرها تراجع 52 سهماً خلال



جلسة متباينة للبورصة

تراجع 52 سهماً خلال التعاملات في مقدمتها "المصالح العقارية" بـ7.28 %، بينما ارتفع سعر 49 سهماً جاء في صدارتها "سنام" بواقع

تداولاً لناعية القيمة في حين كانت شركات (المصالح ع) و(أولى تكافل) و(الرابطة) و(معدن) الأكثر انخفاضاً.

وكانت شركات (سنام) و(إيفا فنادق) و(بترولية) و(يوباك) الأكثر ارتفاعاً أما شركات (بيتك) و(وطني) و(إيفا و(أرزان) فكانت الأكثر

0.29 في المئة من خلال تداول 61.11 مليون سهم عبر 2534 صفقة نقدية بقيمة 10.8 مليون دينار (نحو 32.9 مليون دولار).

على رأسها الطاقة بنحو 2.27 %، واستقر قطاع التكنولوجيا وحيداً. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 16.21 نقطة ليبلغ مستوى 5672.27 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.29 في المئة من خلال تداول 73.8 مليون سهم عبر 3302 صفقة نقدية بقيمة 11.4 مليون دينار (نحو 34.7 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 20.03 نقطة ليبلغ مستوى 7601.39 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.26 في المئة من خلال تداول 86 مليون سهم عبر 5791 صفقة بقيمة 26.2 مليون دينار (نحو 79.9 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 16.11 نقطة ليبلغ مستوى 5606.48 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت

اختتمت المؤشرات الرئيسية للبورصة تعاملات أمس الثلاثاء على تباين، مع استمرار حالة الحذر لدى المستثمرين. وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 10.24 نقاط ليبلغ مستوى 6933.11 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.15 في المئة.

وتم تداول 159.8 مليون سهم عبر 9093 صفقة نقدية بقيمة 37.6 مليون دينار (نحو 114.6 مليون دولار).

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 37.62 مليون دينار، وزعت على 159.88 مليون سهم، بتنفيذ 9.09 ألف صفقة.

وبنهاية التعاملات، تراجع 8 قطاعات جاء الرعاية الصحية في المقدمة بواقع 1.27 %، بينما ارتفع 4 قطاعات

بضغط تراجع الصادرات وزيادة الواردات

«الإحصاء»: فائض تجارة الكويت ينخفض إلى

11.8 مليار دولار خلال الربع الأول



فائض الميزان التجاري الكويتي يتراجع

مليار دينار، مقابل 9.71 مليار دينار بذات الفترة من العام المنصرم، بانخفاض 1.44 %.

حازت دولة الإمارات العربية المتحدة على النصيب الأكبر من صادرات دولة الكويت في الربع الأول من العام الحالي بقيمة 97.45 مليون دينار، مسجلة نمو سنوي 45.6 %، وتبعتها الهند التي استقبلت أسواقها صادرات كويتية بـ84.46 مليون دينار بنمو 45.1 %، والمملكة العربية السعودية بقيمة 57.95 مليون دينار. وبشأن الواردات الكويتية، جاءت الصين في مقدمة الدولة المصدرة إلى الدولة الخليجية بقيمة 574.42 مليون دينار، وتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 270.10 مليون دينار، ثم الإمارات العربية المتحدة بـ257.07 مليون دينار.

مستواها بالفترة المماثلة من 2022 البالغ 2.52 مليار دينار. وسجل التبادل التجاري للدولة الخليجية في الربع الأول من 2023 نحو 9.57

تراجع سنوي بـ9.04 %، وعلى مستوى واردات الكويت فقد بلغت في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي 2.96 مليار دينار بزيادة 17.46 % عن

ومشتقاته الأساسية على النصيب الأكبر من الصادرات الكويتية بنسبة 93.03 %، إذ بلغت 6.14 مليار دينار في الربع الأول من العام الحالي، مسجلة

انخفضت قيمة فائض الميزان التجاري للكويت في الربع الأول من عام 2023 بنسبة 22.06 % على أساس سنوي، بضغط تراجع الصادرات، وزيادة الواردات.

سجلت الكويت فائضاً في تجارتها بالفترة من مطلع يناير حتى نهاية مارس السابق بقيمة 3.64 مليار دينار (11.83 مليار دولار)، مقابل 4.67 مليار دينار (15.18 مليار دولار) بالربع الأول عام 2022.

وحسب الإحصائية الفصلية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية أسس الثلاثاء، فقد ضغط على الميزان التجاري تراجع الصادرات الكويتية بنحو 8.21 % إلى 6.60 مليار دينار، مقارنة بمستواها في الربع المناظر من العام السابق البالغ 7.19 مليار دينار.

وحازت صادرات النفط

الطواري؛ 5 في المئة.. نصيب الكويت

من إجمالي «سكك حديد الخليج»

وإعداد المستندات الفنية للمشروع. أما المرحلة الثانية فتختص وفق "الطواري" بأعمال تأهيل وطرح وترسية أعمال المشروع على المستثمرين، طبقاً للإجراءات المعمول بها، بالإضافة إلى طرح وترسية أعمال الإشراف على التنفيذ على استشاري عالمي، بينما تختص المرحلة الثالثة بتنفيذ كافة الأعمال المتصلة بالمشروع.

هو دراسة وتصميم فقط (المرحلة الأولى)، بينما الإنشاء والتنفيذ سيتم في مراحل لاحقة. وذكر أن المرحلة الأولى تتضمن تعيين استشاري عالمي لتقديم الخدمات الاستشارية ذات الصلة بأعمال التصميم الابتدائية لمسارات السكة الحديدية، مع وضع الحلول اللازمة لمعالجة التعارضات، واستيفاء متطلبات الجهات ذات العلاقة،

وتصميم السكة الحديد، التي تم طرحها بناء على طلب الهيئة العامة للطرق والنقل البري في منتصف يناير الماضي، هي بمثابة دراسة تصميم المرحلة الأولى لمشروع سكة الحديد (المسار الخليجي) والمنشآت التابعة له. ولفت في إجابته التي أرفقها وزير العدل وزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة، إلى أن المشروع المطروح،

قال الأمين العام للجهاز المركزي للمناقصات العامة الكويتي أنور الطواري، إن قسم الكويت في شبكة سكك حديد دول مجلس التعاون الخليجي يقارب 5 % من إجمالي الشبكة، بطول 111 كيلومتراً، ويتصل مباشرة بالمملكة العربية السعودية.

وأضاف أنور الطواري أن مناقصة مشروع أعمال ودراسة

«المركز» يباشر نشاط صانع السوق على أسهم «المباني» اليوم

النصف الأول من عام 2023 ربحاً بـ31.74 مليون دينار، مقابل مستواه في السنة أشهر الأولى من العام السابق البالغ 29.76 مليون دينار، بنمو 6.68 %.

الذي يعمل على توفير قوى العرض والطلب على ورقة مالية مدرجة أو أكثر طبقاً للضوابط الصادرة عن هيئة أسواق المال أو المعتمدة منها. يُذكر أن "المباني" حققت في

أمس الثلاثاء، فإن "المركز" سوف تباشر النشاط على أسهم "المباني" اعتباراً من اليوم.

يعرف صانع السوق في بورصة الكويت بأنه الشخص

أعلنت بورصة الكويت موافقتها على تسجيل شركة المركز المالي الكويتي كصانع سوق على أسهم شركة المباني.

وحسب بيان للبورصة

فتوح: 3 تريليونات دولار.. حجم

تمويلات القطاع المصرفي العربي



وسام فتوح

يتوجب توجيه التمويل نحو القطاعات المنتجة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة

"الاندماجات" تساهم في خلق كيانات مصرفية كبيرة تستطيع المنافسة في السوق العالمية

المصارف العربية يشجع الدمج عبر الحدود وليس فقط داخل الدولة. وأكد أن البنك المركزي اللبناني دخل مرحلة جديدة بسياسة نقدية مشيرة إلى أن وسيم منصوري حاكم مصر لبنان بالإنابة نجح في ضبط سعر صرف الليرة اللبنانية ومنع تدهورها بشكل أكبر، وأعطى تعليمات مشددة للأسواق والصرافات بعدم التلاعب بسعر الصرف.

وأوضح أن المواطنين يرون أن السياسة النقدية جديدة في مصرف لبنان ما يدعم الثقة فيه، لكن ما زال المشوار طويلاً جداً لاستعاد الثقة في القطاع المصرفي اللبناني، وننصح المصارف اللبنانية بالتخاور مع المودعين لإعادة جدولة ودائعهم إذ لا يجوز أن نقول "لغينا الودائع"، والحوار بين المصارف والمودعين في لبنان مهم جداً في ظل السياسة النقدية الجديدة.

التحليل يمكننا إعداد خطة عمل جيدة للاقتصاد العربي". وفي تعليقه على اندماجات المصارف في السعودية والإمارات وتوقعاته بشأن استمرار تلك العملية قال فتوح "نتمنى زيادة تلك الاندماجات لأنها تؤدي إلى خلق كيانات مصرفية كبيرة تستطيع المنافسة في السوق العالمية، وفي أوروبا وأميركا والصين أيضاً نشهد مصارف عملاقة".

وأشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية إلى أحد المصارف الصينية إجمالي موجوداته تفوق إجمالي موجودات جميع القطاع المصرفي العربي وبالتالي فإن الدمج بين الكيانات المصرفية حتى إذا كانت كبيرة فهو أمر صحي لمواجهة الأزمات المحتملة وتوفير تمويلات للمشاريع العملاقة "ميغابروجيكتس". كما لفت إلى أن وجود كيان مصرفي قوي قادر على التمويل أمر صحي جداً، كما أن اتحاد

قال وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية إن حجم التمويلات في القطاع المصرفي العربي وصل إلى 3 تريليونات دولار. وأضاف فتوح على هامش المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية في العاصمة السعودية، الرياض أن جزءاً من هذا التمويل الإجمالي لا يذهب إلى المشاريع الإنتاجية. وأشار إلى أهمية توجيه التمويل نحو القطاعات المنتجة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، موضحاً أن اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بالأمم المتحدة "الإيسكوا")، يجري مسحا لاستكشاف أي القطاعات التي تتلقى تلك الكتلة النقدية الكبيرة من التمويلات سواء البنزول أو السياحة أو الصناعة الاقتصاد الأخضر وتمويل السلع الاستهلاكية وبعد هذا